الفصل الثانى عشر

البيئة الجيو بوليتيكية كمانع أمام تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

كوبي ميخائيل

تمت عدة جهود سياسية وثقافية بغية توضيح أسباب فشل عملية أوسلو، وتحديد الموانع التي وقفت في طريقها واقتراح الحلول للمستقبل. هدف هذا الفصل هو محالة توضيح مكونات البيئة الجيوسياسية التي تعمل فيها إسرائيل، وإظهار كيف أصبحت هذه البيئة مانعًا جوهريًا في اللحظة التي تتخبط فيها القيادة الإسرائيلية في تحمل مخاطر تسوية الصراع. التركيز على هذا المانع لا يعني أنه المانع الوحيد أو الأساسي الذي يحول دون تسوية الصراع في منطقتنا. ومع ذلك، ما من شك في أنه مانع رئيسي وهام وإذا لم تعرف إسرائيل كيف تتعامل مع مكوناته، فهناك شك في إمكان دفع العملية السلمية.

موانع في تسوية الصراع

المانع هو عنصر أساسي يحول دون تمكن الأطراف من تسوية الصراع أو يصعب عليهم أيضًا تسويته إذا كان لديهم اهتمام بذلك. وأحد التصنيفات الشائعة للموانع وضعه مونيكين وروس (Mnookin & Ross, 1995) اللذان حددا ثلاثة مستويات أساسية:

- موانع إستراتيجية وتكتيكية نابعة من جهود الأطراف في الحصول على أعلى قدر من الفائدة أو تقسيم دورهم في اتفاق السلام.
- موانع نفسية تعكس اتجاهات معرفية ودافعية واتجاهات نظرية وقانونية على اختلافها وتحول دون قيام الأطراف بإدخال التعديلات المطلوبة على مواقفهم واعتقاداتهم حتى يمكنهم التوصل إلى اتفاق.
- موانع أخرى، بما فيها موانع هيكلية، وتنظيمية، ومؤسساتية داخلية، تخلق ضغوطًا تحول دون تحقيق تسويات.

بالمفهوم المعرفي، الموانع هي العناصر الأساسية التي تحد تطوير المعرفة المطلوبة لتسوية الخلاف. هذه المعرفة تتطلب تغيير منظومة الإنجازات التفصيلية التي نفهم الواقع من خلالها. وهي تتطلب أيضًا بناء الأدوات المطلوبة لتغيير هذا الواقع، وفقًا للأهداف السياسية المحددة. وبهذا المفهوم تعد الموانع بالفعل نوعا من معرفة موجودة لا تتغير، تضع إطارًا للرؤية بصورة محددة. «تغلق» الموانع أساس المعرفة الحالية حول الصراع ولا تتيح التعرف على معلومات جديدة أو تغييرات يمكن أن تؤدي إلى تغييره. تتغذى المعرفة الحالية من رؤى وتصورات حول بيئة الصراع الاستراتيجية، من الأيديولوجية، ومن رؤية الآخر، ومن علاقات الثقة بين الأطراف ومن الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تشكل «نظام حقيقي» للتيار الرئيسي في المجتمع وتحدد «وكلاء الحقيقة» للمجتمع (Foucault, 1980).

تتضمن مناقشة البيئة الاستراتيجية كمانع في تسوية الصراعات، المكونات الطبيعية لبيئة الصراع والمكونات المفاهيمية والرؤى المتعلقة بمنظور التهديد في الصراع، التي ترجع أساسًا إلى تاريخه العنيف وعدم الثقة السائدة بين الأطراف.

سأحاول في هذا الفصل التركيز على البيئة الجيو ـ استراتيجية التي تعمل فيها إسرائيل في مواجهة تحديات السلام وسمات المواجهة. ذلك، لأن سمات البيئة والمواجهة تشكل عناصر التهديد الاستراتيجي في المنظور الأمني الإسرائيلي

بصورة تفاقم من تعريف المخاطر من ناحية، ومتطلبات مقدمات الأمن (الأرض، الردع، المجال الجوي وما شابه ذلك) والضمانات الأمنية من ناحية أخرى. بينما نجد أن عناصر التهديد تضع صعوبة أمام أي قيادة إسرائيلية في حال المخاطرة الأمنية المتعلقة بتنازلات مطلوبة لتسوية الصراع ـ يمكن أن تساعد مقدمات الأمن والضمانات الأمنية في التعامل مع المخاطر المحتملة.

سمات البيئة الجيو استراتيجية وسمات المواجهة كمانع لتسوية الصراع

منذ نشأتها تعمل إسرائيل في بيئة معادية وخطيرة تخلق تحديات إستراتيجية وأمنية، بما في ذلك التهديدات الوجودية الأمنية (Michael, 2009) واتجاهات السلام في هذه البيئة تستهدف في الأساس التعامل مع هذه التحديات، لإنهائها تمامًا أو تقليصها. لكن من الطبيعي أن تعتبر اتجاهات السلام في إسرائيل غير مرغوبة وخطيرة إذا تطلبت تنازلات على الأرض، وفقدان السيطرة في المجال الجوي والنقاط الإستراتيجية والإضرار بقدرتها الاستخبارية.

يرجع الإحساس الإسرائيلي بعدم الأمن إلى الأبعاد الجغرافية المقلصة وإلى وجودها في حد ذاته ككيان يهودي غربي يناضل من أجل وجوده «المشروع» في قلب المنطقة الإسلامية العربية التي تحيط به. ويقول عوزي أراد، مستشار الأمن القومي «نحن دائمًا وحدنا» (هآرتس، يوليو 2009)[١٢٦]. وعلى الرغم من أنه تسود في

(١٢٦) أنظر في هذا الشأن كلمات مستشار الأمن القومي، عوزي أراد، في مقابلة مع آري شابيط في جريدة هآرتس 9 يوليو 2009: مع شديد الأسف لم ننجح في التوصل إلى استيعاب عربي لحقنا في الوجود. في بعض الأحيان كان الرفض العربي والإسلامي للاعتراف بشرعية إسرائيل مكبوتًا وغامضًا وفي أحيان أخرى كان واضحًا وعنيفًا، لكنه متدفق. لم التق بشخصية عربية قادرة على أن تقول بهدوء ووضوح أنه أو أنها تقبل حق إسرائيل في الوجود بالمفهوم التاريخي والواعي العميق. لذلك يكون من الصعب التوصل إلى تسوية إسرائيلية ــ فلسطينية حقيقية تتجاهل أغلب الصراع. وأنا لا أعتقد أنه في السنوات القليلة القادمة يمكن إيجاد الواقع الآخر الذي يرغب فيه كثير من الإسرائيليين.

الوعي الجمعي اليهودي فرضية أن قوة التهديد الوجودي قد انخفضت منذ التوقيع على اتفاق السلام مع مصر، إلا أنه يصعب القول أن الغالبية اليهودية في إسرائيل تشعر بأنها مرغوبة وآمنة في المنطقة. تعتبر اتفاقات السلام مع مصر والأردن ثروة استراتيجية كبرى لإسرائيل، ويمكنها أن تحسن بصورة ملموسة من أمنها في المنطقة. لكن هذه الاتفاقات تحولت إلى سلام بارد وغير مستقر بالضرورة، في ظل غياب الظروف الحتمية للسلام المستقر: الرضى المتبادل، التعاون الوثيق، التطبيع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإقامة مؤسسات مشتركة واتجاهات دراسة اجتماعية (Kacowicz & Bar-Siman-Tov2002) وفي ظل غياب سلام مستقر توجد مخاوف ـ وإن كانت سليمة ـ من إمكان تجدد الصراع.

تفكك السلطة الفلسطينية إلى كيانين جغرافيين، وسياسيين ودينيين منفصلين (قطاع غزة والضفة الغربية) بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، ونتائج الانفصال الأحادي عن قطاع غزة في أغسطس وسبتمبر 2005، زاد من عدم الثقة الإسرائيلية في الفلسطينيين والتخوف الإسرائيلي من تفاقم الوضع الأمني في حال تنفيذ انسحاب آخر من الضفة الغربية. وأدى التصعيد في عمليات حماس إلى عملية «الرصاص المصبوب» (يناير 2009)، التي تمثل جيدًا سمات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية. ذلك لأن إسرائيل توجد بالفعل منذ عقدين في الجبهة العالمية للحرب الحديثة، التي تعد حربا غير متعادلة بصورة دقيقة، تدور بين جيش نظامي ومنظم لكيان سياسي ومنظمات «إرهابية وعصابات» تعمل في ظل حماية مواطنين محليين.

لكن الواقع الذي تواجهه إسرائيل في العقدين الأخيرين ـ وبخاصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني- يضع المجتمع والقيادة في إسرائيل أمام تحديات وتهديدات حقيقية، سواء كانت مغالي فيها أو متوهمة، فإن لها معنى كبير. وفي السياق

التاريخي الواسع، تعتبر هذه التهديدات عاملًا آخر في اضطهاد الشعب اليهودي وتهديد وجوده .

ذكرى النكبة ووعي النضال من أجل الاستقلال (حرب «التحرير» وإقامة الدولة بحرب فرضت على إسرائيل) تطفوا وتظهر من جديد كلما حدثت أزمة أمنية مثل مواجهة عنيفة مع الفلسطينيين أو تهديد نووي من إنتاج ايراني[١٢٧] . وفي كثير من الأحيان يعتبر النقد الدولي لإسرائيل تعبيرًا عن معاداة سامية، وإحساس عام بأن إسرائيل تواصل حرب استقلال[١٢٨] وما زالت تناضل من أجل وجودها كدولة للقومية اليهودية أمام محيط معادي ومجتمع دولي يتنكر للصعبات التي تواجهها.

تعد التهديدات عنصرًا رئيسيًا في «نظام الحقيقة» للمجتمع، الذي يشكل حدود الخطاب العام والسياسي الذي يصيغ الوعي بالتهديد. وبالفعل يعنى بذلك دائرة مغلقة تغذي نفسها بصورة حلزونية وتؤدي إلى تعاظم إدراك التهديد «نظام الحقيقة» يحدده «عملاء الحقيقة» للمجتمع، ووفقًا لميشيل فوكو يعتبر وكلاء الحقيقة في المجتمع مرجعيات إبستمولوجية ويعدون حراس النهاية المسؤولين عن تشكيل «نظام الحقيقة» (ميلس 2005; Foucault, 1980).

في واقع حدود حوار الطرشان، لا يمكن استيعاب معلومات جديدة، لذلك أيضًا لا يتطور فكر انتقادي ضد المعرفة الحالية. وفي ظل ظروف انغلاق المعرفة يتحول الوعي إلى نوع من التحديد الذي يخلد الهياكل الاجتماعية وهياكل الثقة الحالية، وهي من جانبها تخلد نظرية التهديد، ونظرية الاستجابة للتهديدات والمبادئ الاستراتيجية. الإدراك الزائد للتهديد يضع صعوبة أمام القيادة في إسرائيل لتحمل

(١٢٧) عن قوة التهديد الإيراني في الوعي الإسرائيلي انظر تعبيرات مستشار الأمن القومي عوزي أراد في حديث لآري شابيط هآرتس 9 يوليو 2009: «إذا أصبحت إيران دولة نووية، فإن كل ما يمكن أن يتحقق مع الفلسطينيين سيجرفه تيار قوي ويذهب سدى بين عشية وضحاها».

(١٢٨) أنظر التطرق إلى هذه المشكلة في أقوال رئيس هيئة الأركان ن موشيه يعلون، حيث يعتبر انتفاضة الأقصى استمرار لحرب الاستقلال.

المخاطر. بل إنه يقيد من قدرتها على التعامل مع متطلبات المستوى العسكري لمقدمات الأمن العالية والضمانات الأمنية الملموسة، ويقلص من قدرتها على تحقيق الشرعية العامة للخطوات السياسية التي تعتبر أخطر من اللازم من الناحية الأمنية.

نظرًا لأن إدراك التهديد يخلق بالضرورة إحساس بعدم الأمان، بل وحتى القلق الوجدي، فإنه تعطى أفضلية للاعتبارات الأمنية بصورة طبيعية: «وضع التسليح المتبادل الأكثر أمنًا من وضع السلام المتبادل» (عوزي أراد، هآرتس، يوليو 2009). وفي الحالة الإسرائيلية تعطى أفضلية للاعتبارات الأمنية حتى في عملية السعي إلى السلام، لأنه في ظروف إدراك التهديد النامي، يعتبر أتفاق السلام وسيلة لتحسين الواقع الأمني وتقليص التهديدات، ويعد اتفاق أوسلو نموذجًا رائعًا لذلك. نظرًا لأن العنصر الأمني في صنع السلام يصبح رئيسيًا وجوهريًا جدًا، فإن الجماهير تميل إلى اعتبار المؤسسة الأمنية عنصرا موثوقا في مسألة التعامل مع عدم اليقين وتحمل المخاطر.

المستوى العسكري، الذي يعد مكونًا جوهريًا جدًا في المؤسسة الأمنية، يعتبر في نظر الجماهير والقيادة السياسية محترفًا وموضوعيًا في كل ما يتعلق بالبعد الأمني للعملية السياسية. وفي ظروف إدراك التهديد النامية، حيث يهتز الإحساس بالأمن، تعطى بالتالي أفضلية واضحة للاعتبارات الأمنية العسكرية وتحظى باهتمام زائد نظم أفضلية سياسية حينما يكون الإحساس الأمني أكبر بينما تملي نظم الأفضلية العسكرية القرارات في مستوى الاستراتيجية على الساحة «(العسكرية) في حالة عكسية...» (لوتفاك 189، 2002).

في هذا الواقع نشأ مانع التعقيدات القيمية[١٢٩] (value complexity) حيث تصطدم قيمة الأمن مع قيمة السلام وضرورة الاختيار بينهما ـ أو يخلق وضعهما في ترتيب

(١٢٩) عن التعقيدات القيمية كمانع في الانتقال من الحرب إلى السلام، انظر: ي. بر سيمان طوف 1996 الانتقال من الحرب إلى السلام ــ التعقيدات في اتخاذ القرارات: الحالة الإسرائيلية، تل أبيب: معهد شتاينمتس.

القيم صعوبة بالغة. وضع قيمة السلام فوق قيمة الأمن، يلزم إجراء تغيير جوهري في إدراك التهديد. في ظروف البيئة الاستراتيجية المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل، وفي مواجهة مثل المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية، يصعب جدًا تغيير إدراك التهديد، لذلك فإن القيمة الأمنية تظل تعتبر أكبر من قيمة السلام. ويصبح الجيش، بصفته ممثلًا للقيمة الأمنية بصورة واضحة جدًا، العنصر المقدر والمعتمد جدًا في نظر الجمهور.

ظروف التهديد الأمني تقوض أيضًا الثقة في الجانب الثاني ورغبته في احترام اتفاق السلام، مما يعيق الاستعداد لتقديم تنازلات (بر سيمان طوف 2000). وتؤدي خشية من هذا النوع إلى مطالب أمنية صارمة مع مقدمات أمن عالية وضمانات دولية لتحييد الاتفاق وفرضه. في مثل هذه الظروف ضرورة تقليص الخسائر تلزم اللاعب السياسي بتبني منطلق جديد تجاه الطرف الثاني. هذا التوجه متخوف وفي ظل ظرف عدم اليقين تتعاظم أعراض «مقت الخسارة» وتضعف القدرة على تحديد الأرباح المحتملة التي يمكن أن تنبع من اتفاق السلام (Kahneman & Tversky, 1995). يؤدي هذا الاتجاه إلى بروز الاعتبار الأمني ـ العسكري وتفوقه على الاعتبار السياسي، وزيادة تقدير المستوى السياسي واعتباراته على المستوى الديبلوماسي واعتباراته[١٣٠]. تؤدي هذه المواقف إلى تفضيل الوضع الراهن، وتضمن بالتالي مستوى يقين عالي. لكن بصورة متناقضة إلى حد ما، وتحديدًا بسبب الإصرار الإسرائيلي على الإبقاء على الوضع الراهن وغياب البديل السياسي عند الطرف الثاني، يمكن أن تزداد مخاطر الحرب أو المخاطرة بتصعيد مقياس العنف.

(١٣٠) تشير نتائج مقياس السلام لشهر أبريل 2009 إلى وجود فجوة كبيرة جدًا في درجة التقدير والثقة التي يكنها الجمهور للجيش، 91٪ ــ مقابل درجة التقدير المنخفضة التي يكنها الجمهور للحكومة 34٪ ــ وللكنيست 30٪ (ياعر وهيرمان، مقياس السلام، أبريل 2009).

بمرور الوقت أصبح المستوى العسكري في إسرائيل مرجعية المعرفة النهائية في كل ما يتعلق بتعريف التهديدات الأمنية وتشكيل الاستجابة لها (Michael, 2007b). الواقع الإسرائيلي هو الذي يحدد الوضع الذي «يشارك فيه الخبراء المسموح لهم بسلوك العنف»، وهم في الغالب من كبار الشخصيات في المنظومة العسكرية «سواء في صفوف الجيش أو في الاحتياط» (كيمبرلينج, 1993 : 271). وفي نظر هذه المرجعية، الأمن هو الرائد والموجه، لذلك فإن أي عملية حكم وتقدير له بشأن الصراع والإجراءات السياسية التي تستهدف تسويته، تمر عبر مصفاة قيمية ـ معرفية أمنية تتحول بالضرورة إلى مصفاة معرفية.

لذلك، أيضًا حينما يحفز المستوى العسكري المستوى السياسي على بدء عملية سياسية وأيضًا حينما يفهم أن مفاهيم عسكرية مثل الحسم والانتصار لا تنطبق أبدًا على المضمون السياسي، يفسر المستوى العسكري الواقع من خلال المنشور الأمني. وفي نظر المستوى العسكري يعتبر السلام وسيلة أو محطة لتطوير الأمن، وبهذه الروح يقدم توصياته. وفي اللحظة التي لا يشعر فيها المستوى العسكري بأن السلام سيؤدي إلى تحسين الأمن، فإنه يعتبر العملية السياسية عبثًا، بل وحتى خطرًا أمنيًا.

التناقض في الرؤية العسكرية للسلام مع الفلسطينيين هو الذي جعل هذه الرؤية تربط عملية السلام بمطالب ضمان الأمن وتحسينه. لكن هذه المطالب هي حجر عثرة في سبيل التقدم في العملية، لأنها «تحيد» جوهر الدولة الفلسطينية ذاتها ورموز سيادتها في نظر الفلسطينيين. دخول مناطق حاكمة، والسيطرة على المجال الجوي، والسيطرة على ممرات الحدود، ونزع سلاح جغرافي والإبقاء على القدرات الاستخبارية والعملياتية ـ كل هذا احتياجات أمنية في نظر المستوى العسكري، واتفاق سلام لا يلبي هذه الاحتياجات يعتبر خطرًا أمنيًا. ومن ناحية أخرى تعتبر هذه المطالب في نظر الفلسطينيين تعارضًا واضحًا مع سيادة الدولة التي يريدون

إقامتها ومساسًا غير مقبول برموزها وكرامتها. لأن هذا يعتبر، من وجهة نظرهم، استمرارًا للاحتلال بالاتفاق.

محدودية الفكر الاستراتيجي وعائق تفوق الفكر العسكري

مكونات البيئة الجيو سياسية وسمات المواجهة المتواصلة مع الفلسطينيين، تخلق إحساسًا بالتهديد الأمني الدائم بين القيادة الإسرائيلية وتضع الفكر العسكري فوق الفكر السياسي. تؤدي السمات الخاصة بالفكر العسكري إلى انغلاق خاص لسمات التهديدات ومن هذا الانغلاق تشتق أنماط الفعل ورد الفعل. هذا الانغلاق لسمات التهديد يصبح عاملا رئيسيًا في البنية النفسية الجمعية ويخلد مفهوم الصراع باعتباره غير خاضع للسيطرة ومستمر (Michael, 2009). تظهر التجربة التاريخية أنه في ظروف البيئة التي تعمل فيها إسرائيل، تجد القيادة الإسرائيلية صعوبة في تحديث نموذجها الاستراتيجي. ذلك لأن تغيير النموذج يتطلب انفصال عن الفكر العسكري الذي يفاقم من الإحساس بالتهديد ويؤدي إلى تفضيل القوة العسكرية كوسيلة لحل مشاكل سياسية. وبالتالي فإن النموذج الاستراتيجي هو نموذج أمني - عسكري في جوهره، لكن هذا لا يعني بالضررة أن المستوى العسكري لا يتبناه برغبته. إضافة إلى ذلك: كانت هناك حالات أشار فيها المستوى العسكري إلى محدودية النموذج، واستمر المستوى السياسي في التمسك به على الرغم من كل شيء.

في عملية «الرصاص المصبوب» (2009) استمد نمط العمل الإسرائيلي في قطاع غزة أفكاره من الفكر العسكري وعكس خطابا أمنيًا يفضل استخدام القوة كحل لمشاكل سياسية. وتجنب الخطاب السياسي تمامًا النظر في أي إمكانات سياسية أخرى، مثل إجراء مفاوضات مع حماس، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بل على العكس، في الواقع الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة التأطير العسكري للمشاكل السياسية المعقدة اتجاه التفكير العسكري نفسه. هناك أكثر من نموذج

على أن الجيش أوجد لغة ومنظومات فكرية أدت إلى إغلاق أعقد بكثير للواقع المحيط، لكن المستوى السياسي لم ينجح في إغلاق الخطاب واستخدام منظومات المفاهيم وإدارك أن المنظومة العسكرية أوجدت، واختارت إغلاق الواقع المعقد تحديدا برؤية عسكرية تقليدية، بمفهوم يمكن تسميته «العسكرة السياسية». وهناك نموذج بارز على هذه الظاهرة هو مقف المستوى العسكري، برئاسة رئيس هيئة الأركان جابي إشكنازي ووزير الدفاع إيهود باراك، اللذان أجادا فهم حدود القوة العسكرية بعد عدة أيام من القتال في عملية «الرصاص المصبوب». بل إنهما أوصيا المستوى السياسي بوقف العملية بعد أسبوع، لكن تحديدًا رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسفي ليفني ضغطا لاستمرار العملية العسكرية، واستمرت بالفعل حوالي شهر.

تعيش إسرائيل في واقع مركب، لأن إدراك التهديد والإحساس بعدم الأمن يزيد من إدراك التوتر الأمني ويخلق واقع «لاسلام ولا حرب» وفي مثل هذه الظروف تصبح تعقيدات الاستراتيجية تحديا واقعيًا يتطلب خبرة أستراتيجية واعية ومتطورة بصفة خاصة. وفي ظروف هذا الخليط الغريب مطلوب العاب بهلوانية استراتيجية تتيح تضافر متناقضات معقدة للأشياء وعكسها.

نظرًا لأنه لا توجد في إسرائيل رؤية أمنية يمكن أن تكون منظومة فكرية مرتبة للسياسيين والجنود ولا يوجد في الحكومات الإسرائيلية معرفة ذات صلة بالأزمات المحتملة بشئون الأمن (تمري 30-31: 227)، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يفهم في سياق سياسي ـ أمني غير متطور، وغير حديث بما فيه الكفاية، وفي الغالب أيضًا منفصل عن السياقات الأكبر للأمن القومي، والإقليمي والعالمي وعن طريقة إدارته. تميل إسرائيل إلى عدم الاعتماد على المجتمع الدولي، لذلك فإنها تميل في بعض الأحيان إلى رؤية ظلال الجبال على أنها جبال وتعتبر أي تهديد تهديدًا وجوديًا. وهكذا يصبح عبئ التعامل مع الأوضاع المهددة أكثر ثقلًا وتعقيدًا.

يتطلب إيجاد خبرات للتعامل مع التعقيدات الاستراتيجية في ظروف هيكلية معرفية مثل هذه التي وصفناها، تطوير جوهري في اتجاهات الدراسة، وبصورة تتيح للمستوى السياسي وضع نظرية أمنية بديلة، متماسكة وفعالة، تتيح إغلاق خطوات عمل وبلورة شرعية سياسية جماهيرية للخطوات المعقدة والطموحة.

البيئة الجيوبوليتية وتأثيرها السلبي على اتجاهات دراسة القيادة في إسرائيل

تتطلب مكونات بيئة إسرائيل الاستراتيجية،التي سبق وصفها بمصطلح «لقاء المتناقضات» (لوتفاك 2002: 77) اتجاهات دراسة معقدة تتيح للقيادة السياسية التعامل بصورة مثقفة وانتقادية مع واقع ديناميكي. «الدراسة» بالنسبة لنا هي «تغيير في البنية المعرفية للفرد بالنسبة للبيئة الدولية... في اتجاه مكونات أكبر واستعداد لنقد الذات». معنى التعامل من هذا النوع هو ضمان صلة الهياكل المعرفية - منظومة الاعتقادات والرؤى التي تستخدم لتفسير وفهم ذلك الواقع وابتكار طرق التعامل مع التحديات المتشكلة من خلال إغلاق مختلف للتهديدات الموجودة. لكن العلاقات بين الهيكل المعرفي والمضمون والاعتقادات معقدة إلى حد ما ويمكن أن تغمر مانع التعقيدات القيمية (بر سيمان طوف 1996). ويفضل اللاعبون استيعاب معلومات جديدة في إطار الفكر الحالي - الأمر الذي يمكن أن يحول دون تغيير الاعتقادات (Levy, J, 1994).

في كثير من الحالات يتطلع صناع القرارات إلى تجنب إخفاقات الماضي ويحارب الجنرالات الحرب الماضية. اقترح (جاك ليفي 1994) أن تؤثر نتائج خبرة الماضي والروايات المرافقة لها، أحيانا على السياسة أكثر من الحقائق. وبدلاً من التعلم بصورة منهجية من الخبرة التاريخية، يمكن استخدام التاريخ بصورة انتقائية وفعالة وأن نختار من التجربة حالات تقدم التأييد البالغ لتفضيل السياسات السابقة. تغذي

الخبرة الإسرائيلية الرواية الإسرائيلية وتحافظ على إدراك التهديد والخطر بصورة تصعب إجراء تغيير النموذج الاستراتيجي كنتيجة مستوعبة لمعلومة جديدة أو بديلة وإعدادها.

قال ليفي الذي تعامل بتوسع مع ظاهرة التعلم في السياسة، إن الدراسة ليست نشاطًا سلبيًا وإنما هي عملية فعالة تؤدي إلى إنشاء بناء تحليلي قائم على وجهة نظر وفرضيات نفسر من خلالها الخبرة التاريخية والواقع. يؤدي تغيير البنية التحليلية نتيجة للملاحظة وتفسيرات التجربة، إلى تغيير أو تطور الاعتقاد، والدربة ويوجد مسارات جديدة. ويمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى تغيير في السياسة، لكن ليفي يتحفظ قائلًا ليس كل تغيير في السياسة هو بالضرورة نتاج دراسة.

تعكس عمليات اتخاذ القرارات ـ وبخاصة تلك التي لدى الحكومات التي تعيش في ظروف واقع صراعي معقد ـ الصورة التي تدرس فيها البدائل المختلفة من خلال «فلاتر ثقافية». القياس التاريخي، كما هو الحال في حالات سابقة ومجازات، يوجه عملية اختيار البدائل المختلفة بينما تجرد «الفلاتر الثقافية» الواقع، لكنها تقلص مجال الاختيار. هذه الفلاتر تحدد بالفعل ما هو مفهوم بذاته وما هو خاضع للنقاش أو لإعادة الدراسة. توجد هذه العملية ذخيرة السيناريوهات التي تصيغها الحكومة وتؤثر على تشكيل أنماط العمل وردود الفعل (Levy, Y., 2009) في الحالة الإسرائيلية، يستخدم الفلتر العسكري تقريبًا في تحديدات المستوى السياسي، ومن هنا فإن عمليات التعلم وتشكيل البدائل واختيار السياسات تتأثر بها وتؤدي إلى تفضيل واضح لاستخدام القوة العسكرية وترتيب مشاكل سياسية. حرب لبنان الثانية وعملية «الرصاص المصبوب» هي نماذج بارزة على هذه العملية.

البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل وتأثيرها على قدرة وضع مخطط عام لتحمل المخاطر

البيئة الإستراتيجية المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل والمبادئ المتناقضة التي تقوم عليها، تضع صعوبة أمام تسويقها والإعلام عنها سواء للشركاء الائتلافيين أو للجمهور العريض. مكونات الاستراتيجية وحقيقة وجود المنطق المتناقض، تتطلب إيجاد توازنات قائمة على تعارضات مكملة ـ استراتيجية عسكرية قوية توازنها استراتيجية سياسية ـ ديبلوماسية ناعمة والعكس. على سبيل المثال، ضربة عسكرية قوية لحماس يمكن أن تعد أساسًا للحوار تبني سياسات إدارة مفاوضات مع حماس. والعكس، يمكن ضرب حماس دون المساس بمسئوليتها كسلطة (عنوان) وبثرواتها الأساسية، لأنه بذلك فقط يمكن ردعها عسكريًا أيضًا في المستقبل. ذلك، لأنه بدون وضع وثروات لا يمكن ردعها.

تقوم كخطوة كهذه على منطق متناقض وعلى تعارضات مكملة، لكن يصعب جدًا الحصول على تأييد لها بين الجمهور اليهودي في إسرائيل. هذا التحديد تدعمه نتائج مقياس السلام لشهر فبراير 2009 التي تشير إلى أن ثلث الجمهور الإسرائيلي محبط من نتائج عملية «الرصاص المصبوب» وأقل من الثلث فقط راضون. لكن النتيجة الأكثر وضوحا هي أن 66% من الجمهور اليهودي يعتقدون أنه كان يجب مواصلة العملية العسكرية حتى خضوع حماس بالكامل (مقياس السلام، مركز شتاينمان جامعة تل أبيب، فبراير 2009). في مقياس السلام لشهر ديسمبر عام 2008 اعتقد 90% من الجمهور اليهودي في إسرائيل أنه كان لا بد من الاستمرار في ضرب حماس إلى أن تخضع.

في نظر كثير من الإسرائيليين، تدهور الوضع الأمني في قطاع غزة كان نتيجة للأنفصال من جانب واحد الذي قامت به إسرائيل عن القطاع. فلقد وسع ذلك من أساس الشرعية العامة لاستخدام قوة عسكرية ملموسة ضد حماس، وبالفعل

استخدمت أيضًا كنوع من الحافز لحكومة إسرائيل في اختيارها طريقة العمل التي أدت إلى عملية «الرصاص المصبوب» (Levy, Y2009) لذلك كان من الصعب إقناع الجمهور بشأن درجة الرد العسكري المطلوب ضد حماس وتوضيح محدودية الرد العسكري في تحقيق إنجاز سياسي ملموس. ويمكن الإشارة إلى أنه من مرحلة معينة في عملية «الرصاص المصبوب» اجتازت استخدام القوة العسكرية قمة النجاح[١٣١] ولعب استمرار العمليات العسكرية دور الإنجاز السياسي.

نتائج مقياس السلام تشحذ معنى الظاهرة الفريدة التي وصفها يجآل ليفي بمصطلح «فجوة الشرعيات» (Levy, Y., 2008; Levy, Y., 2009) لقد ميز ليفي بالفجوة الجوهرية بين الشرعية الجماهيرية والسياسية لاستخدام القوة العسكرية في حل المشاكل الأمنية «العسكرة السياسية» أو«السياسة المعسكرة» (كيمبرلينج 1993، بن اليعازر1981 1995 Berghahn) وبين شرعية التضحية الجسدية. بينما نجد أن شرعية استخدام القوة العسكرية عالية ـ نجد أن شرعية التضحية الجسدية منخفضة عنها بكثير (Levy, Y., 2009).

تثقل فجوة الشرعيات كثيرا على قدرة القيادة الإسرائيلية للعمل بصورة تناسب مبادئ التعقيدات الاستراتيجية. وتعرقل هذه الفجوة أيضًا حرية عمل القيادات لاستخدام القوة العسكرية في المكان المطلوب، أو العكس اتخاذ إجراءات سياسية في ظل واقع مواجهة عنيفة نشطة. دمقرطة الحرب تؤدي إلى عدم استطاعة القيادة في إسرائيل إلا أن تضع الرأي العام وقوة الإعلام في الاعتبار، وتضطر إلى العمل بسرعة، قبل أن يستطيع الإعلام التأثير على الرأي العام وعلى الخطوات المخططة. لكن تحديدًا في ظل هذه الظرف يحتاج المستوى السياسي إجراءات دراسة معقدة تتطلب

(١٣١) عن معنى مصطلح قمة النجاح بالمفهوم الاستراتيجي لعملية عسكرية، انظر بتوسع لدى أ. لوتفاك 2002 استراتيجية الحرب والسلام. دار نشر معراخوت.

خبرة استراتيجية وعمل جماعي غير موجود في إسرائيل. في ظل غياب هذه الأدوات التي تجذب إليها الفراغ الخالي الذي نشأ في صورة التفكير العسكري، ومنذ تلك اللحظة يبدأ المستوى العسكري في التأثير على خطوات اتخاذ القرارات وعلى رسم السياسة، وذلك بفضل المزايا الهيكلية والتقليدية وليس بالضرورة برغبته الحرة. وحينما لا يعرف المستوى السياسي تنفيذ خطوات دراسة معقدة بكفاءة وبسرعة نسبية، فإنه يفقد قدرة المناورة والمرونة. في مثل هذا الوضع يجد صعبة في وضع سياسة جديدة وبديلة ويضطر للعمل تحت تأثير منظومة ضغط عامة وإعلامية وفي واقع إشكالي يشكل فجوة شرعية من جانب الجمهور (للتوسع في هذه المعضلة انظر: ميخائيل؛ ميخائيل ;Michael, 2007b; 2008 متوقع نشره في 2010.

أيضًا في الحالات التي اجتازت فيها القيادة القومية عملية دراسة أدت إلى تغيير في المواقف ونظم الأفضلية، يجب على هذه التغييرات أن تجتاز امتحان الشرعية السياسية والجماهيرية، لأن قادة الدول الديموقراطية، وبخاصة دولة إسرائيل - يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق سياسي (في إطار الحكومة والائتلاف) وجماهيري لتنفيذ السياسات، فما بالك وأن المقصود سياسة متشككة وطموحة (بر سيمان طوف 1996).

لكن في بعض الأحيان لا يمكن للجماهير أن تدرك التعارضات المتناقضة وترابط المتناقضات والأضاد، التي تعد عناصر استراتيجية رئيسية في بيئة العمل الإسرائيلية المعقدة، لكن يصعب جدًا التسويق والإعلام، لأنه من أجل تحقيق ذلك، يجب على الجمهور أن يجتاز عملية دراسة تعرف بأنها دراسة اجتماعية معقدة (بر سيمان طوف 1996).

تؤكد جينيس شتاين (2000) الدور الرئيسي للسياسة الداخلية كمانع أو محفز في عمليات اتخاذ القرارات لدى القادة. عملية الدراسة التي تؤدي إلى تغيير في مواقف الزعماء، لا تحدث بالضرورة بين الجماهير العريضة. الفجوة بين مواقف الزعماء ومواقف الجمهور تنبع من اتجاهي دراسة. هناك حالات تكون فيها الدراسة

الاجتماعية هي التي تؤثر على الرأي العام وعلى موقفه من العملية السياسية أو الواقع الأمني، وتسبق عملية دراسة الزعماء، وهناك حالات عكسية. والنموذج البارز على ذلك هو الطريق الذي قطعه رئيس الوزراء إيهود أولمرت أمام الفلسطينيين. لم يحظ هذا الطريق بتأييد الجمهور وثقته وأدى إلى عودة اليمين إلى السلطة في انتخابات فبراير 2009. يثبت هذا النموذج مرة أخرى أنه يجب أن يتغلب القادة في إسرائيل أيضًا على مانع الشرعية.

وقف بر سيمان طوف، في مؤلفه الشامل عن موانع الانتقال من الحرب إلى السلام، على استراتيجيات العمل المختلفة للقادة الإسرائيليين لتحقيق الشرعية. وتثبت نتائجه أنه على الرغم من تنوع الاستراتيجيات المحتملة، إلا أن القادة الإسرائيليين لم ينجحوا دائمًا في بلورة شرعية السياسات التي أرادوا اتباعها، واندلعت أبرز الصعوبات تحديدا في السياق الفلسطيني (بر سيمان طوف 1966). يمكن أن توضح هذه الصعوبة بالسمات المتفردة والمعقدة للبيئة التي تعمل فيها، بصورة متناقضة إلى حد ما، عملية سياسية عقيمة ومستمرة في ظل مواجهة عنيفة (مع قطاع غزة) واستمرار الجهد المركز لإجهاض تهديدات «الإرهاب» (من الضفة الغربية).

يعكس تحدي الشرعية التوتر المتأصل بين الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية، لأن هذه ترتبط بتلك في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، في السياق الإسرائيلي بصفة خاصة. على الرغم من أن العوامل الخارجية تعد أحيانًا ظروفًا حتمية لمبادرة ـ سلام، يمكن للعوامل الداخلية أن تحول دون أن يفعل القادة ذلك. (Bar-Siman-Tov, 2001).

يمكن أن تحدث جهود حل الصراع الدولي صراعًا داخليًا حينما لا تكون التنازلات المطروحة غير مقبولة لدى قطاع كبير من النخب السياسية، وجماعات المصالح، أو أغلب الجماهير. في هذه اللعبة، بمستوييها، يجب على أصحاب القرار

الذين يريدون التوصل إلى اتفاق سلام يتطلب تنازلات، أن يضعوا في الاعتبار درجة التأييد الداخلي للسياسة الجديدة التي يريدون انتهاجها.

عبر عن قوة التوتر بين الضغوط الخارجية والداخلية، بصورة بارزة في أول رحلة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة (مايو 2009) للقاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما. لقد وجد نتنياهو نفسه في واشنطن بين المطرقة الأمريكية والسندان الإئتلافي. الضغط العلني الذي مارسه عليه الرئيس بشأن مبدأ الدولتين كأساس لتسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فاقم من أزمة نتنياهو الداخلية. لأنه من الناحية السياسية الداخلية لم يكن في مقدوره أن يقبل بصورة علنية بهذا المبدأ واضطر إلى المراوغة في التصريحات التي لا تتضمن جملة «دولتين لشعبين».

لكن، في الخطاب الذي القاه في جامعة بار إيلان في 14 يونيو 2009 نجح نتنياهو في الدمج بين الاستجابة للطلب الأمريكي بشأن دولتين وبين الضغوط الداخلية،وذلك من خلال الاشتراطات التي تنقل المسئولية إلى الطرف الفلسطيني[١٣٢]. وقد تكون هذه المناورة السياسية ناجحة، لكن هناك شك في إمكانها تحقيق انطلاقة، لأن الطرف الفلسطيني يرفض هذه الاشتراطات بشدة، ويبدو أن أغلب الجماهير الإسرائيلية تدرك أن رئيس الوزراء لم يغير مواقفه واعتقاداته، وإنما صرح بما صرح به على مضض.

تثبت الخبرة الإسرائيلية أن أي جهد لصنع السلام كان مرتبطًا بتنازلات على الأرض، أصبح بسرعة وبصورة تلقائية لعبة المستويين ـ الخارج والداخل ـ وذلك لأنه أوجد صراعًا قيميًا. وفي الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، التنازلات على الأرض لها معاني كبيرة بسبب الصراع البالغ المرتبط بها. يعتبر الخطر الأمني هذه المرة

(١٣٢) عن صيغة الخطاب ومعانيه، انظر موقع مركز ميراث الاستخبارات:

http://www.terrorism-info.org.il/malam_multimedia/Hebrew/heb_n/html/ipc_036.htm

خطيرًا جدًا في ضوء نتائج الانفصال الأحادي عن قطاع غزة في سبتمبر 2005. يستنتج (بر سيمان طوف 2001) أن صناع القرارات الإسرائيليين أدركوا منذ حرب 67 أن أي فعل للسلام يتطلب تنازل عن أراضي، لايعتد فقط بالسياسة الخارجية وإنما يعتد أيضًا بالإجراءات السياسية، ومن ناحية أخرى يستنتج بر سيمان طوف أن كل عمليات تسوية الخلافات التي شاركت فيها إسرائيل، كان للعناصر الخارجية ثقل بالغ فيها سواء بالمبادرة أو بتحريك الخطوات السياسية، لكن زادت أهمية العناصر الداخلية خلال المفاوضات ومن هنا تأتي أهمية شرعية هذه الإجراءات، المتعلقة بتنازلات وتعتبر خطيرة في ظروف عدم اليقين العالي السائدة في المنطقة.

عدم وجود إجماع بالنسبة للتنازلات على الأرض لم يسد فقط في مجال المعارضة ـ الائتلاف، وإنما أيضًا في المجال الائتلافي نفسه. فقد استوعبت القيادة الإسرائيلية إدراك أن التنازلات على الأرض ليست فقط مسألة سياسة خارجية، وأنها تتطلب بناء شرعية داخلية (Bar-Siman-Tov, 2001). تثبت الخبرة المتراكمة في عملية أوسلو أيضًا أن التصديق الشكلي على اتفاق سياسي لا يضع نهاية للجدل الداخلي حينما لا يقبل الاتفاق لدى قطاع كبير من النخب السياسية أو جماعات أخرى. وتفاقمت أيضًا عدم الموافقة التي سادت بين الجماهير الإسرائيلية منذ أن عادت الأطراف إلى دائرة العنف مع اندلاع الانتفاضة الثانية، في سبتمبر 2000، ومنذ أن حلت السلطة الفلسطينية وسيطرت حماس على قطاع غزة في يناير 2006 دفعت هذه اللا موافقة رئيس الوزراء، أريئيل شارون، إلى تفكيك «الليكود» وتشكيل «كاديما» بعد المعارضة القوية التي قامت في الحزب ضد الانفصال عن قطاع غزة.

اللقاء بين المستوى الخارجي والمستوى الداخلي، أدخل القيادة في إسرائيل في معضلة اضطرتها إلى التلاعب بالوضع من أجل مواجهة الضغوط، والموازنة بينها أو تحييد جزء من تأثيراتها الإشكالية. ومع ذلك، فإن الخبرة الإسرائيلية تثبت أنه على الرغم من كل المراوغات والتلاعب إلا أن القيادة لم تنجح، بصورة عامة، في

تحسين قوتها أمام النخب السياسية والرأي العام ووجدت نفسها، في نهاية الأمر، دون شرعية داخلية ـ وهو الأمر الذي أدى إلى شل قوتها واستمرار الصراع.

واضطر الزعماء الذين فهموا منطق هذه الاستراتيجية المتناقض، إلى العمل بما يتعارض مع مبادئه ومنطقه؛ كما اضطروا إلى الارتباط بالأهداف التي تحددت بروح المنطق السياسي الرائد، الذي يعكس الاتجاه السائد في المجتمع الإسرائيلي. المشكلة هي أن هذه الأهداف لا تتناسب مع الشأن الفلسطيني والمصلحة الوطنية، وقد تكون منفصلة تمامًا عن السياق وتستبعد أي منطق استراتيجي. على سبيل المثال، تعريف هدف عملية «الرصاص المصبوب» كتحسين الوضع الأمني في المنطقة الجنوبية، هو نموذج على استخدام المنطق السياسي الرائد دون أن تكون بينه وبين المنطق الاستراتيجي أي علاقة تذكر. وهذا نموذج على الوضع الذي أدت فيه بالفعل عمليات الدراسة التمييزية والمعقدة إلى تغيير القيادة مواقفها وإدراك السياق بصورة مختلفة، لكن لم تحدث دراسة اجتماعية مركبة تؤدي بالجمهور إلى تغيير موقفه وتضفي الشرعية على الانطلاقة السياسية.

عدم التناغم بين قوة إسرائيل العسكرية وقوتها السياسية، يحتم وجود قيادة متفردة تكون قادرة على إيجاد مضمون استراتيجي يتغلب على الفشل الذي وصف أعلاه، والذي يعد في بعض الأحيان حجر عثرة في الظروف المعقدة التي يجب أن تعمل فيها الحكومة الإسرائيلية.

القيادة في إسرائيل في اختبار عدم التناغم بين القوة العسكرية والقوة السياسية في بيئة عمل معقدة

تتسم بيئة العمل المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، بالتحولات الحادة من الهدوء إلى المواجهة العنيفة، وأحيانًا أيضًا بإدارة عملية سياسية في مقابل مواجهة عنيفة. يتطلب العمل في هذه البيئة قيادة

إستراتيجية متفردة تكون قادرة على التأثير على الجمهور ودفعه إلى إجراءات معقدة ومحل خلاف. لكن في الدول الديموقراطية يجب أن تعمل القيادة على أساس مرجعية سياسية وإجماع جماهيري عريض قائم على فكر رائد. تكمن الصعوبة في تسوية التناقضات بين الفكر الرائد السائد (common sense) وفكر الإستراتيجية المتناقض. يعلمنا التاريخ أنه في حالات نادرة فقط تمتع القادة بقدرات إستراتيجية تواءمت سواء مع واقع الحرب أو مع واقع السلام ـ فما بالك بالواقع الديناميكي والمعقد الذي يسود فيه إحساس التهديد الوجودي ـ تهديد «اللا سلام واللا حرب».

كان وينستون تشرشل زعيمًا خارقًا واستراتيجيًا كفء في الحرب العالمية الثانية، لكن مع انتهائها أصبح زعيمًا هامشيًا. فقد ظهر أن قدراته الاستراتيجية الاستثنائية أثناء الحرب بلا مصداقية في وقت السلام. تمتع مناحيم بيجن بقدرة زعامة ورؤية استراتيجية رائعة حينما قاد إسرائيل إلى السلام، لكن اتضح أنه كاستراتيجي فاشل أثناء الحرب. وأثبت أريئيل شارون قدرات رائعة كاستراتيجي حربي ـ سواء كرجل عسكري في حرب 73 أو كرئيس وزراء في الانتفاضة الثانية ـ لكنه لم ينجح في إبداء الخبرة الاستراتيجية المطلوبة للانتقال من الحرب إلى السلام بعد قمع الانتفاضة الثانية. النتيجة هي أن كثير من القادة السياسيين يمكنهم التميز في إدارة الشئون الداخلية لدولتهم لكنهم يظهرون فشلًا كاملًا في إدارة شئون الخارجية والأمن في ظروف الأزمة والعكس.

القيادة السياسية هي أيضًا قيادة مثقفة قادرة على دمج الاستراتيجية العسكرية مع الحنكة السياسية ووضع استراتيجية كبيرة بالمفهوم العريض للكلمة، تضم وتشتمل على المفهوم (Michael, 2007). ويصبح التحدي أكثر صعوبة في البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل، حيث أن الواقع يخبئ في جعبته صدامًا أساسيًا بين الاستراتيجية العسكرية والفكر السياسي. الاستراتيجية العسكرية تملي ضربة، وحسم واحتلال منطقة وتحقيق النتيجة العسكرية الأفضل. والفكر

السياسي يتطلب محاولة تحقيق أفضل نتيجة في المفاوضات. وهذا هو السبب في أن كل رجال الجيش تقريبًا لا يعتقدون أن كل السياسيين تقريبًا يتمتعون بالجرأة أكثر من اللازم أو الخوف أكثر من اللازم. القائد العسكري يحاول دائمًا تحقيق أفضل نتيجة، حتى إذا كانت أقل من الانتصار المطلق؛ السياسي يحاول تحقيق أهدافه من خلال المفاوضات؛ والصدام المحتمل بينهما هو أمر مفهوم وغير قابل للحل (لوتفاك 2002 ـ 194).

هناك تناقض آخر بين الاستراتيجيات، يندلع بين ديبلوماسية السلام ـ التي غايتها تقليص التهديد ـ والردع من خلال الإقناع المسلح الذي يهدف إلى منع تنفيذ التهديد. والحاجة إلى الإقناع المسلح في حد ذاتها، تفسد قدرة الإقناع بديبلوماسية السلام. وفي المقابل، ديبلوماسية السلام يمكن أن تضع إسرائيل في واقع اشكالي، يصعب فيه عليها ردع الخصم من خلال الإقناع المسلح.

تعيش إسرائيل في واقع عدم الملاءمة بين القوة العسكرية الضخمة والقوة الديبلوماسية الناعمة. يقول لوتفاك أنه في حالات القتال بين القوى، يكون مدى عمل الديبلوماسية محدودًا. لكن في الحالة الإسرائيلية يبدو أن عدم وجود تفوق ديبلوماسي قاطع، يخلق عدم مواءمة مقارنة بالقوة العسكرية. وهنا ليس هذا فقط الذي يتطلب استخدام الاستراتيجية، وإنما مطلوب أيضًا قيادة استراتيجية واضحة.

يكمن مفتاح التعامل الواعي مع عدم المواءمة بين القوى في القيادة الاستراتيجية التي تخلق توازنات سليمة بين الأبعاد الأفقية والرأسية للاستراتيجية. مثل هذه القيادة تعرف أهداف طموحة وغير متعارضة، وتحدد نظم أفضلية وتنسق بين مكونات الإطارات المختلفة: الجيش، الديبلوماسية، المجتمع والاقتصاد. وهنا لا بد من وجود دمج بهلواني بين المتناقضات والتعارضات؛ ذلك لأن السياسة العسكرية الصارمة تتطلب توازنًا من خلال سياسة خارجية ناعمة، إلخ. لكن هذه البهلوانية تضع المستوى السياسي ـ في إسرائيل بصفة خاصة وفي الدول الديموقراطية بصورة عامة ـ أمام

صعوبة فائقة: يمكن بالخطأ اعتبار صناع القرارات كمن ينتهجون سياسة غير سليمة ومليئة بالتناقضات. وبصورة تبعث على السخرية إلى حد ما، يسهل جدًا على الديكتاتوريات أن تطبق هذه السياسات، لأن الديكتاتوريات لا تحتاج إلى توضيح سياستها وليست في حاجة إلى موافقات (لوتفاك 2002: 326).

الخلاصة والنتائج

ركزنا في هذا الفصل على توصيف وتحليل البيئة المركبة التي تعمل فيها إسرائيل ووقفنا على معنى هذا الواقع كمانع للسلام،إضافة إلى التعريف النظري الذي اختطناه. هذا المانع الاستراتيجي يوجد صعوبة حقيقية لعمليات التعلم التي تحدث تغييرا ويضع سلسلة من الموانع التي تعوق القيادة في إسرائيل عن التعرف على الفرص أو إيجادها، وتخطيط وانتهاج خطوات استراتيجية مركبة وتحقيق انطلاقة سياسية ملموسة، حتى وإن كانت لا تؤدي إلى تسوية الخلاف، وإنما إدارته فقط بصورة سليمة أكثر وأقل عنفا.

لكي نتعامل مع هذا المانع بنجاح، لا بد من تغيير حقيقي في سمات البيئة الجيوبوليتيكية. تغيير جوهري حقيقي في هذا المجال، يتطلب على الأقل ثلاثة عناصر:

- انتقال من المقياس ثنائي الجوانب إلى مقياس متعدد الجوانب/ إقليمي.
- تقليص البعد غير المتناسق بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، وذلك من خلال عملية مدروسة وتدريجية بمفاهيم مركبة (bottom-up من أسفل إلى أعلى) وإقامة دولة فلسطينية دائمة (viable state) ذات قدرة على العمل بصورة تجسد السيادة الفعلية، التي تعني، استخدام صلاحيات بل وفرض السيادة على المواطنين في الإطار السياسي المحدد والتأكيد على مبدأ استخدام القوة، وكل ذلك من خلال استخدام مبادئ القانون والنظام. من هنا ينبع أن

الدولة الدائمة هي الدولة التي تنفذ السيادة مع مواطنيها بصورة فعالة وطويلة المدى وتقيم علاقات متبادلة مع جيرانها، والمنطقة والمجتمع الدولي، وتتحمل المسئولية (responsibility) وتكون مسئولة (accountability) وهذا الإجراء لا بد أن يتم بمساعدة فعالة من المجتمع الدولي (بما فيه دول المنطقة ودول إسلامية أخرى) وبسمات تنفيذية لبناء السلام الذي يعد مكونه الرئيسي هو بناء الدولة ـ state building الموسعة في المنطقة.

- التغيير الجوهري في السمات البيئية هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في النموذج الاستراتيجي الذي تنتهجه القيادة في إسرائيل منذ عملية أوسلو ـ وهو النموذج الذي يتسم أساسًا بالخشية (وربما أيضًا الاشمئزاز) من تحمل المخاطر.
- تقديم ضمانات دولية حقيقية لإسرائيل، بحيث تضمن مصالحها الأمنية على المدى البعيد.

يمكن أن ينبع التغيير الجوهري في مكونات هذه البيئة المركبة من إعادة تعريف المنطقة، بصورة تغرس في إسرائيل الثقة في أنها مرغوبة ومقبولة ويمنحها شرعية مطلقة كدولة للشعب اليهودي. تطبيق مبادئ التطبيع المذكورة في المبادرة العربية يمكن أن يسهل الإحساس بالتهديد لإسرائيل والإحساس بالاغتراب في المنطقة. هذا التخفيف يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الحالة المعنوية في إسرائيل ويوجد جوا يسهل على القيادة الإسرائيلية تحمل المخاطر في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هذه الشرعية يمكن أن تأخذها إسرائيل من دول المنطقة، إذا رغبت في التعاون بصورة فعالة في عملية بناء سلام (peace-building) إقليمي، يلعب فيه أيضًا المجتمع الدولي دورا فعالا. مثل هذه العملية السلمية يمكن أن تؤدي، بعملية تدريجية ومدروسة من أسفل إلى أعلى (bottom up process) لإقامة دولة فلسطينية دائمة قادرة على ضمان الإشراف السياسي على استخدام القوة، وتشكيل نظام أمني

إقليمي يتيح إغلاق مختلف لصورة التهديدات الحالية ويوجد نموذجًا بديلًا للنموذج الأمني السائد الآن في الساحة (ميخائيل 2007)[١٣٣].

يوجد أيضًا لإسرائيل دور في تحقيق هذا التغيير، الذي يزيح عن طريقها المانع الاستراتيجي الذي يوقف تقدمها في طريق السلام (بمفهوم التسوية السياسية التي تمهد الظروف للمصالحة كأساس للسلام الحقيقي في المستقبل). لكن من أجل تحقيق ذلك تحتاج إسرائيل إلى مساعدة المجتمع الدولي برئاسة الولايات المتحدة، وبتغطية من الدول العربية وبضمانات كافية مثل تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، وضمها إلى الاتحاد الأوربي، وضمها أيضًا إلى حلف شمال الأطلنطي أو ما شابه ذلك[١٣٤].

(١٣٣) لمزيد من المعلومات عن استخدام المبادرة العربية عملية حفظ السلام ونظام أمن إقليمي، انظر بتوسع: ق. ميخائيل 2007 مبادرة الجامعة العربية – هل هي حقا فرصة تاريخية؟ خلفية، معاني واتجاهات عمل ممكنة. معهد القدس للبحوث الإسرائيلية، القدس ص 100-101.

K. Michael & D. Kellen (2007). Stabilizing the Israeli-Palestinian Bi-level conflict Zone. Considerations for a Multinational Peace Support Operation. The Truman Institute for the Advancement of Peace — the Hebrew University of Jerusalem, pp. 18-39.

K. Michael & M. Dajani (2007). The Role of the International Community. Palestine Israel Journal for Politics, Economics and Culture, Vol. 13, No. 4, Middle East Publications.

(١٣٤) انظر كلمات عوزي أراد، مستشار الأمن القومي، في حديث مع آري شابيط، هآرتس 9 يوليو 2009: إضا أصبح الشرق الأوسط نوويًا. فمن المحتمل في ظل ظروف تسوية إقليمية أن يكون اشرط هو الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي أو معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة. حينما تتوفر هذه الظروف، يجب على المستوى السياسي في إسرائيل أن يكتشف قيادة إستراتيجية واضحة ويبدأ في إجراءات دراسة تؤدي إلى إيجاد خلفيات معرفية ودربة استراتيجية يمكنها أن تخترق حدود الخطاب الأمني، وتغيير «النظام الحق»، وتقليص إدراك التهديد والعمل على وجود الموافقات الاجتماعية والسياسية المطلوبة. وهكذا يوجد احتمال معقول لتغيير النموذج الأمني الحالي بنموذج جديد، يؤدي إلى واقع سياسي آخر.